E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/42
12 January 1990
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ٢٣ من جدول الاعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

تقرير عن غينيا الاستوائية ، أعده الخبير السيد فيرناندو فوليو خيمينيز وفقا للفقرة ٣ من قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٩/٧٠

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١ ـ ١١	١
ثانيا	الزيارة إلى غينيا الاستوائية وتنفيذ خطة العمل	١٢ ـ ٣٥	٣
	ألف ـ معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان	١٧	٤
	باء ـ تدوين القوانين الرئيسية	١٨ ـ ١٩	٤
	جيم ـ إقامة نظام قانوني مناسب	٢٠	٥
	دال ـ توعية السكان في مجال القانون	٢١ ـ ٢٢	٥
	هاء ـ الإدارة العامة	٢٣ ـ ٢٤	٥
	واو ـ التعليم	٢٥ ـ ٢٦	٦
	زاي ـ العمل	٢٧	٦
	حاء ـ العمليات الانتخابية	٢٨ ـ ٣٢	٦
	طاء ـ تطوير صحافة حرة	٣٣	٧

GE.90-10034 /٤١٧٨ب

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
شانيا - ياء - الامتثال لاتفاقيات الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان (تابع)	٣٤	٨
كاف - إنشاء لجنة مراجعة خاصة	٣٥	٨
ثالثا - اجتماع الخبير الاستشاري برئيس غينيا الاستوائية	٣٦ - ٤٠	٨
رابعا - استنتاجات	٤١ - ٥٢	٩
خامسا - توصيات	٥٣ - ٦٤	١٢

أولا - مقدمة

١ - وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٣٣(د - ٣٦) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٠ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٧/١٩٨٠ ، قام الأمين العام بتعيين السيد فيرناندو فوليو خيمينيز خبيرا معنيا بالحالة في غينيا الاستوائية . وبعد دراسة الجوانب ذات الصلة للحالة في هذا البلد ، قام السيد فوليو خيمينيز الذي كان قد عمل مقررا خاصا للجنة حقوق الانسان بشأن غينيا الاستوائية والذي كان قد زار هذا البلد في ثلاث مناسبات بصياغة خطة عمل لاستعادة حقوق الانسان والحريات الاساسية في غينيا الاستوائية ، وهي خطة عرضها الأمين العام على حكومة غينيا الاستوائية وقبلتها هذه الأخيرة . وقد أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بهذه الخطة في قراره ٣٦/١٩٨٢ .

٢ - وفي عام ١٩٨٢ ، وضعت سلطات غينيا الاستوائية دستورا جديدا بمساعدة خبيرين قانونيين استشاريين هما السيد خورخي ماريو غارسيا لاغواردیا والسيد روبين إيرناندين فاليه اللذين عينهما الأمين العام بناء على توصية الخبير . ومنذ ذلك الحين ، واصل الخبير تقديم المساعدة الاستشارية فيما يتعلق بالتنفيذ اللاحق لخطة العمل . وقد عُرض على لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية والأربعين تقرير عن التقدم المحرز في هذا الخصوص ، بما في ذلك معلومات عن العمل الذي اضطلع به فريق آخر مكون من خبيرين قانونيين استشاريين تم تعيينهما أيضا بناء على توصية الخبير بغية تنفيذ خطة العمل (E/CN.4/1986/34/Add.2) .

٣ - وفي قرارها ٣٦/١٩٨٧ الذي اعتمدته لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والأربعين ، رجت اللجنة من الأمين العام أن يواصل اتصالاته بحكومة غينيا الاستوائية ، بمساعدة الخبير ومشورته . كما رجت اللجنة من الأمين العام أن يقوم ، واضعا في اعتباره ضرورة تنفيذ خطة العمل في وقت مبكر ، باستكشاف طرق ووسائل تقديم المساعدة الملائمة للحكومة في إطار تنفيذ الخطة المذكورة .

٤ - وفي عام ١٩٨٧ ، أرسلت حكومة غينيا الاستوائية ملاحظاتها حول تقرير الخبراء القانونيين الاستشاريين . وقام السيد فوليو ، بصفته خبيرا ، بدراسة هذه الملاحظات وقدم تقريرا إلى الأمين العام . وأعرب الأمين العام ، في تقريره إلى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين (E/CN.4/1988/6) ، عن تأييده لتوصية الخبير بأنه من أجل التعجيل في تنفيذ خطة العمل بغية ضمان حماية حقوق الانسان في غينيا الاستوائية من خلال نظام قانوني مناسب ، يمكن اسناد مهمة هذا التنفيذ إلى اللجنة الوطنية لتدوين القوانين التي أعلنت الحكومة عن إنشائها مع الاستعانة بالخبرة التي يمكن توفيرها في إطار برنامج الخدمات الاستشارية بالتشاور مع السيد فوليو .

٥ - وقد اعتمدت لجنة حقوق الانسان في دورتها الرابعة والاربعين القرار ١٩٨٨/٥٢ الذي رجت فيه من الخبير أن يقدم إليها تقريرا عن الطريقة التي تعتزم حكومة غينيا الاستوائية إتباعها في تنفيذ خطة العمل تنفيذا كاملا وعن التقدم المحرز حتى تاريخه .

٦ - وقد خطط الخبير للقيام بزيارة إلى هذا البلد من أجل إعداد تقريره إلى اللجنة . وأبدت حكومة غينيا الاستوائية موافقة مبدئية على زيارة الخبير التي كان من المقرر أن تتم في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . الا أنه مما يدعو إلى الاسف أن الخبير أدخل إلى المستشفى في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ حيث تقرر أن تجرى له عملية جراحية دقيقة . وبالتالي فإنه لم يستطع الاضطلاع بالولاية التي أسندتها إليه لجنة حقوق الانسان .

٧ - وقد أرسلت حكومة غينيا الاستوائية من جانبها رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إلى الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في مالابو أكدت فيها من جديد حاجة البلد إلى: (أ) موظفين مؤهلين على كافة مستويات اقامة العدل ؛ (ب) نشر الاحكام القانونية المعتمدة في البلد على نطاق أوسع ؛ (ج) مراجعة بعض أحكام الدستور ؛ (د) تقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية لتدوين القوانين ؛ (هـ) ترميم أحد المراكز ؛ (و) تقديم الدعم لوزارة العدل من أجل تحسين خدماتها والمساعدة في تنظيم تسجيل الاراضي وخدمات تحرير العقود .

٨ - وقد اعتمدت لجنة حقوق الانسان في دورتها الخامسة والاربعين القرار ١٩٨٩/٧٠ الذي رجت فيه من حكومة غينيا الاستوائية "أن تولي الاعتبار الملائم لتنفيذ خطة العمل المقترحة من الامم المتحدة ، آخذة في الحسبان على وجه الخصوص التوصيات والمقترحات المقدمة من الخبير" وكرّرت طلبها إلى الخبير بأن يقدم "تقريرا إلى اللجنة عن الطريقة التي تعتزم حكومة غينيا الاستوائية اتباعها في تنفيذ خطة العمل تنفيذا كاملا وعن التقدم المحرز حتى تاريخه" وذلك كي تنظر فيه اللجنة في دورتها السادسة والاربعين .

٩ - ولم يتمكن السيد فوليو خيمينيز من القيام شخصيا بزيارة غينيا الاستوائية من أجل الاتصال المباشر بسلطات هذا البلد وتقديم تقرير الى اللجنة وفقا للقرار ١٩٨٩/٧٠ ، إذ أنه كان لا يزال في مرحلة الاستشفاء بعد أن أجريت له عملية جراحية دقيقة . ومن ثم فقد أبلغ وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الانسان ، في رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بأنه نظرا للطابع الملح للمسألة يقترح أن يقوم السيد أرلاندو أورتيز لوبيز ، وهو فقيه قانوني وسفير سابق لكوستاريكا لدى النمسا وأوروغواي ، بإجراء اتصالات مع سلطات غينيا الاستوائية ومساعدته في إعداد تقريره إلى اللجنة .

١٠ - وقد قامت سلطات غينيا الاستوائية ، بعد ابلاغها بهذا الاقتراح من قبل مركز حقوق الانسان ، بإرسال برقية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أبدت فيها موافقتها على زيارة السيد أرنالدو أورتيز لوبيز الخبير الاستشاري للمركز المعني بغينيا الاستوائية ، بغية إقامة الاتصالات المباشرة . وقد قام السيد أرلاندو أورتيز لوبيز بزيارة غينيا الاستوائية في الفترة من ٣٠ إلى ٣٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

١١ - وقد أعُدّ هذا التقرير عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٩/٧٠ .

ثانيا - الزيارة إلى غينيا الاستوائية وتنفيذ خطة العمل

١٢ - وفقا لقرار اللجنة ١٩٨٩/٧٠ وبالنظر إلى الاعتبارات الأخرى المبينة في مقدمة هذا التقرير ، قام الخبير الاستشاري بزيارة غينيا الاستوائية في الفترة من ٣٠ إلى ٣٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وكان قد أعد لهذه الزيارة في محادثات مع السيد فوليو خيمينيز في كوستاريكا ومع المسؤولين المعنيين بالخدمات الاستشارية في مركز حقوق الانسان في جنيف .

١٣ - وقد تلقى السيد فوليو خيمينيز ومركز حقوق الانسان تقريرا شفويا وكتابيا كاملا ومفصلا عن عمل الخبير الاستشاري في غينيا الاستوائية . ويرد أدناه ملخص لأنشطة الخبير الاستشاري .

١٤ - لدى وصول الخبير الاستشاري إلى مطار مالابو ، استقبله ممثلو الحكومة التالية أسماؤهم: السيد خوسيه لويس نغومبا مانيانا ، المدير العام للعدل والسجون والشؤون الدينية ؛ والسيد أدولفو ندونغو ميتشا ميا ، المدير العام للسجلات وتحرير العقود ؛ والسيد ماريانو نسووي نغويما ، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون .

١٥ - وأجرى الخبير الاستشاري خلال مدة إقامته في مالابو محادثات عمل مع شخصيات ومسؤولين رفيعي المستوى في حكومة غينيا الاستوائية ومحكمة العدل العليا ونقابة المحامين: السيد اوبيانغ نغويما مباسوغو ، رئيس الجمهورية ؛ والسيد مارسيلينو نغويما ، وزير الدولة والأمين العام لمكتب الرئيس ؛ والسيد أليخاندرو ايفونا أوونو أسانغونو ، الوزير المسؤول عن البعثات (بصفته القائم بأعمال مكتب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون) ؛ والسيد سلفستري سيالي بيليكا ، وزير العدل والشؤون الدينية (الذي اضطلع بمهمة المنسق بين الحكومة والخبير الاستشاري خلال زيارته) ؛ والسيد انطونيو باسكوال اوكو إيبوبو ، وزير العمل والتنمية الاجتماعية ؛ والسيدة

بوريفيكاسيون انفي اوندو ، الوزيرة المفوضة لشؤون النهوض بالمرأة ؛ والسيد ألفريدو توماس كنغ توماس ، النائب العام للجمهورية ؛ والسيد ريكاردو مانفوي أوباما نغوبي ، القاضي ورئيس محكمة الاستئناف ، والسيدة ايفانخلينا أويو إبولي ، القاضية في محكمة الاستئناف ؛ وأعضاء نقابة المحامين .

١٦ - كما قام الخبير الاستشاري بزيارة قصر العدل ومحاكم الجمهورية ومكاتب تسجيل الأرض والتجارة والتسجيل المدني . ونتيجة للاجتماعات المذكورة أعلاه ، قدم الخبير الاستشاري الملاحظات التالية .

ألف - معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان

١٧ - قرّرت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إصدار مرسوم يستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بحيث يبيّن هذا المرسوم الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين . وغينيا الاستوائية طرف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وكذلك في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وتعتزم الحكومة التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . وهي واثقة من أنه سيتسنى اعتماد كلا المكين الدوليين والتصديق عليهما في أوائل عام ١٩٩٠ .

باء - تدوين القوانين الرئيسية

١٨ - قبلت الحكومة التوصية التي وردت في خطة العمل (E/CN.4/1439) وتعهدت بأن تنشىء على الفور لجنة صياغة يساعدها أخصائي من البداية وفي كافة اجتماعاتها من أجل إعداد مدونة قوانين مرنة ومستوفاة ويمكن تكييفها مع التكوين الاثني والثقافي لشعب غينيا الاستوائية نظرا لأن صياغتها ستتم في عين المكان الذي ستطبق فيه .

١٩ - وعملا بتوصية الخبير ، فقد طلبت الحكومة أيضا مساعدة في إقامة اتصالات رسمية مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة والذي يوجد مقره في سان خوسيه بكوستاريكا . وفيما يتعلق بتوصية الخبير بأن تولي الحكومة اهتماما للاعلانات والاتفاقيات المتصلة بالزواج والأسرة والأطفال من أجل تلبية احتياجات غينيا الاستوائية في هذه المجالات على نحو أفضل ، ذكرت الحكومة أنها مستعدة للشروع في الدراسة ذات الصلة والتي تطلب بصددها مساعدة من مركز حقوق الانسان .

جيم - إقامة نظام قانوني مناسب

٣٠ - إن الحكومة مستعدة للتعاون في المجالات التالية من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل: (أ) تدريب المحامين من قبل جامعة Universidad Estatal a Distancia في مدريد التي تقدم خدماتها في مالابو ؛ ولهذه الغاية ، يؤمل أن تتمكن حكومة إسبانيا من التعاون عن طريق توفير نحو ١٥ منحة دراسية ؛ (ب) إنشاء لجان لتدوين القوانين تتألف من موظفين تابعين للحكومة ولنقابة المحامين يساعدهم أخصائيون أجانب يمكن إيفادهم إلى هذا البلد من قبل قسم الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان بالتشاور مع الخبير ؛ وتقوم هذه اللجان بصياغة القوانين الجزائية والمدنية وقوانين أصول المحاكمات المدنية والجنائية وقانون لتنظيم السلطة القضائية ؛ (ج) توفير وتدريب موظفي المحاكم بمساعدة من المركز .

دال - توعية السكان في مجال القانون

٣١ - تعكف حكومة غينيا الاستوائية على الاضطلاع بحملة إذاعية وتلفزيونية لزيادة وعي السكان بأهمية القانون والمحاكم . كما تستخدم هذه الحملة مواد مكتوبة فضلا عن محاكمات علنية تجري على مسرح العاصمة ثم تذاع في المساء على القناة التلفزيونية الوحيدة . وقد حضر الخبير الاستشاري المحاكمات التي أجريت على المسرح كما شاهد البرامج التلفزيونية ، ومن ثم فإن في إمكانه أن يؤكد المعلومات الواردة في هذا التقرير . وقد حضر هذه المحاكمات في أوقات مختلفة دون أن يخطر أحدا بعزمه على ذلك ودون أن يتلقى مساعدة من أي مكتب حكومي أو وكالة حكومية .

٣٢ - ويلاحظ الخبير الاستشاري أن حكومة غينيا الاستوائية تمتثل لخطة العمل فيما يتعلق بتوعية السكان في مجال القانون .

هاء - الإدارة العامة

٣٣ - ينبغي التشديد على أنه لا بد من وضع برنامج حقيقي ومتجانس للإدارة العامة حسبما هو موصى به في خطة العمل وتوفير دعم تقني لهذا البرنامج من قبل خبراء التدريب في مجال الإدارة العامة من خلال تقديم منح دراسية للمشاركة في دورات تدريبية في معهد أمريكا الوسطى للإدارة العامة (سان خوسيه ، كوستاريكا) .

٣٤ - كما تنبغي الإشارة إلى أنه تم الآن افتتاح كلية الإدارة العامة التي تدخل في نطاق مسؤولية وزارة الدولة ويشرف عليها الأمين العام لمكتب الرئيس . وهي تقدم

برنامجا من الدورات الدراسية في مجال الإدارة العامة بمساعدة من الخبراء المقيمين التابعين لإدارة الأمم المتحدة للتعاون التقني من أجل التنمية التي تشكل جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك . ومن الأهمية بمكان الحصول من تلك الإدارة على مناهج دراسية للمواد التي يتم تدريسها فضلا عن تقييم مستوفى لانجازات البرنامج . ويسترعي الخبير الاستشاري الانتباه إلى اهتمام حكومة غينيا الاستوائية في هذا الخصوص .

واو - التعليم

٣٥ - أُبلغ الخبير الاستشاري بأن الحكومة تقوم بتنفيذ برنامج في المدارس والكليات ، من خلال مكتب الوزيرة المفوضة لشؤون النهوض بالمرأة ، من أجل إشاعة وعي المواطنين بقيم ومزايا الحكومة الديمقراطية وبخطة إعادة التعمير التي يجري تنفيذها والتي تبين بوضوح مزايا مواءمة التعليم مع التراث الثقافي المحلي .

٣٦ - وتسعى الحكومة ، من خلال قانون جديد للتعليم العام سيصدر عن مجلس الشعب ، إلى تحسين التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة للمدرسين المرتقبين والعاملين ؛ وتعزيز النظام التعليمي ؛ وتحسين البرامج التعليمية والتدريب المتاح للطلبة ؛ وتحسين التعليم الخاص والتعليم الديني بالتعاون مع الجمعيات والهيئات الدينية القادرة على ضمان وحدة الأسرة في غينيا الاستوائية .

زاي - العمل

٣٧ - تعكف الإدارة المشتركة بين الوزارات ومجلس الوزراء على النظر في مشروع قانون عام للعمل وذلك كخطوة أولية قبل عرضه على البرلمان . ويجسّد مشروع القانون المفاهيم الأساسية التالية: (أ) التفاوض الجماعي ؛ (ب) عقود العمل الخاصة بالمقاولة أو العمل بالقطعة ؛ (ج) دفع المستحقات في حالات الإخطار بالفصل من الخدمة والبطالة ؛ (د) مشاركة العمال في الأرباح ؛ (هـ) الأمن الوظيفي ؛ (و) كما يجري النظر في القانون العام بشأن التعاونيات الزراعية الذي يتضمن أحكاما تنظم العمل الزراعي وذلك بغية إصداره وتنفيذه .

حاء - العمليات الانتخابية

٣٨ - لاحظ الخبير الاستشاري في هذا الخصوص أن الحكومة تحضّر حاليا لعملية إعداد وتدريب لتشجيع السكان على المشاركة في حل مشاكلهم وتعيين أشخاص لتمثيلهم فيما

يسمى ب "لجان الأحياء" . وستبدأ هذه العملية بانتخاب الأهالي لممثليهم في كل حي من أحياء منطقتهم وذلك كوسيلة لعرض احتياجاتهم على السلطات البلدية والقروية فضلا عن سلطات الحكومة المركزية .

٢٩ - وهذه هي بداية نظام من المشاركة الشعبية في حل المشاكل المجتمعية ولكنها لم تصل بعد إلى مستوى نظام الانتخاب الشعبي لأعضاء المجالس البلدية . والمقصود بها هو تشجيع تنمية توجهات سياسية تختلف عن توجهات الحكومة المركزية .

٣٠ - والتعددية السياسية ليست موجودة . فالحزب النشط الوحيد في الوقت الحاضر هو الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية .

٣١ - وفيما يتعلق بالعمليات الانتخابية والمشاركة السياسية ، قدم الخبير الاستشاري اقتراحا رسميا وفقا لخطة العمل فيما يتعلق بالحاجة إلى وضع قانون عام لتكوين الجمعيات يمكن أن يتضمن أيضا تشريعات محددة بشأن إنشاء وتسجيل الأحزاب السياسية ، غير الحزب الرسمي ، على المستوى الوطني .

٣٢ - وقد ذكر الخبير الاستشاري أنه بالرغم من بدء العمل ببرنامج "إشاعة الوعي في مجال الديمقراطية" ، فإن التعددية السياسية الحقيقية لا توجد بعد في غينيا الاستوائية وليست هناك ضمانات تشمل مشاركة القادة والمفكرين السياسيين ، داخل البلد أو خارجه ، ممن يعارضون سياسات الحكومة .

طاء - تطوير صحافة حرة

٣٣ - أعرب الخبير الاستشاري عن رأي مفاده أنه من الضروري إنشاء مطبعة في مالابو . وتلتمس حكومة غينيا الاستوائية مساعدة فيما يتعلق بإنشاء مطبعة في هذا البلد نظرا لعدم وجود مثل هذا المرفق . وتوافق الحكومة على الاقتراح الوارد في خطة العمل وكذلك على اقتراح الخبير الاستشاري بأنه ينبغي للصحافة أن تنشر المراسيم التشريعية الصادرة عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية فضلا عن الإخطارات والأحكام الصادرة عن السلطة القضائية وكذلك المنشورات التي يصدرها المواطنون في ممارسة حقهم في حرية التعبير .

ياء - الامتثال لاتفاقيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

٣٤ - شدد الخبير الاستشاري على أنه ينبغي لحكومة غينيا الاستوائية أن تمتثل لاشتراط تقديم تقاريرها الدورية في الموعد المحدد بشأن الاتفاقيات والمواثيق التي صدقت عليها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة . إلا أنه بالنظر إلى افتقار الحكومة للموظفين المدربين اللازمين لصياغة وإعداد هذه التقارير ، فقد طلبت السلطات المساعدة التقنية الضرورية لتوفير التدريب لهؤلاء الموظفين .

كاف - إنشاء لجنة مراجعة خاصة

٣٥ - وفقا لخطة العمل ، شدد الخبير الاستشاري على ضرورة إنشاء لجنة مراجعة خاصة لرصد تنفيذ خطة العمل . وفي هذا الخصوص ، لاحظ الخبير الاستشاري أن حكومة غينيا الاستوائية قد وافقت صراحة على الامتثال لأحكام خطة العمل وتنفيذها .

ثالثا - اجتماع الخبير الاستشاري برئيس غينيا الاستوائية

٣٦ - في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، اجتمع الخبير الاستشاري برئيس الجمهورية في مالابو لمدة ساعة وخمس وثلاثين دقيقة . وبحث الخبير الاستشاري المسائل المتصلة باحترام حقوق الإنسان وفقا لخطة العمل ولتوصيات الخبير .

٣٧ - وقد وصف الخبير الاستشاري الحوار بأنه كان محددا وموضوعيا . وأبدى الرئيس موقفا يتسم بالصراحة والتفهم ووافق على الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ الخطة .

٣٨ - وقد تم بحث المسائل التالية: (أ) أن يتم على الفور إصدار مرسوم يبيّن الحريات الأساسية للمواطنين وفقا لأحكام الدستور ؛ (ب) تدوين القانون المدني والجنائي ، سواء فيما يتعلق بالقانون الوضعي أو الإجرائي ، والحصول لهذه الغاية على مساعدة تقنية من أحد الخبراء ؛ (ج) القانون العام بشأن تكوين الجمعيات ؛ (د) تدريب وتوجيه المحامين والمسؤولين القضائيين ؛ (هـ) توعية السكان في مجال القانون ؛ (و) إنشاء مطبعة وتوفير المساعدة التقنية في تشغيلها ؛ (ز) تشريعات العمل ؛ (ح) التصديق على الاتفاقيات ؛ (ط) تقديم المساعدة التقنية في تدريب الموظفين على صياغة وتقديم التقارير السنوية بشأن تنفيذ الاتفاقيات والامتثال لها ؛ (ي) إعادة تنظيم سجلات الأراضي والسجلات المدنية وتقديم المساعدة التقنية في مجال شراء المعدات والتركيبات اللازمة وتدريب الموظفين ؛ (ك) إتاحة حقوق وفرص متكافئة

للنساء ؛ (ل) عقوبة الإعدام ؛ (م) إشاعة الوعي بحقوق الإنسان من قبل المدارس العامة والجمعيات الدينية ؛ (ن) تعزيز الحرية السياسية في شتى أنحاء البلد .

٣٩ - كما استرعى الخبير الاستشاري اهتماما خاصا إلى الاستعداد الواضح الذي أبداه الرئيس لاستعراض وتحليل التعديلات الدستورية ذات الصلة . وفي هذا الخصوص ، لاحظ أن الدستور الحالي سيظل ساري المفعول لعدة سنوات بحيث يمكن إجراء دراسة من أجل تحديثه . واقترح أن يتم ايفاد خبير لمدة معقولة من الوقت تتيح له العمل مع اللجنة المعينة لهذه الغاية من أجل تحليل وصياغة التعديلات اللازمة . وقد فهم بأن التعديلات الدستورية التي سيتم إجراؤها هي تلك المبينة في خطة العمل فضلا عن أية تعديلات أخرى قد تقوم اللجنة بصياغتها ويعتبرها الخبير ضرورية أيضا .

رابعا - استنتاجات

٤١ - إن العمل الذي تم الاضطلاع به في غينيا الاستوائية من قبل السيد أرنالدو اورتيز لوبيز من كوستاريكا بصفته خبيرا استشاريا كان عملا قيما جدا . فقد أجرى السيد لوبيز تقييما منتظما ومفصلا لخطة العمل التي اقترحها الخبير في الدورة السابعة والثلاثين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1439) . وقد تمثل هدف الخطة في تطوير نظام لحماية حقوق الإنسان يتم ربطه ببرامج الخدمات الاستشارية التابعة لمركز حقوق الإنسان وبالبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون التقني والمالي من أجل تنمية هذا البلد في كافة المجالات .

٤٢ - وبالرغم من أنه قد تم بالفعل تنفيذ بعض التدابير المنصوص عليها في خطة العمل ، مثل صياغة واعتماد دستور ، فقد كان من الضروري تقييم العملية كلها وتحديد نقطة انطلاق جديدة من أجل إعطاء قوة الدفع اللازمة لسياسة حماية حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية .

٤٣ - إن العمل الذي اضطلع به الخبير الاستشاري يبيّن بوضوح أن الحكومة تواصل دعم خطة العمل وهي مستعدة لاعتماد التدابير اللازمة للتعجيل في تنفيذها . وهذا التأكيد للدعم السياسي لأهداف الخطة هو النتيجة الأكثر ايجابية التي أسفرت عنها زيارة الخبير الاستشاري إلى غينيا الاستوائية .

٤٤ - كما تنبغي الإشارة إلى الانجازات التالية التي تم تحقيقها حتى الآن: (أ) اعتماد العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية والتصديق عليها ؛ (ب) اتخاذ قرار بإصدار مرسوم يستند إلى هذين العهدين وإلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛ وسيتم بموجب هذا المرسوم نشر المعلومات عن الحقوق الأساسية للمواطنين ، مما يمكنهم من الاحتجاج بهذه الحقوق ؛ (ج) اتخاذ قرار بالشروع في عملية إقرار اتفاقية مناهضة التعذيب ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية حقوق الطفل ، والتصديق عليها فضلا عن بدء النظر في اتفاقيتي حقوق المرأة والأسرة ؛ (د) إعادة توكيد العزم السياسي على إنجاز تدوين التشريعات المدنية والجنائية الحديثة ، بالاضافة إلى القوانين الاجرائية ذات الصلة ، بما يتفق مع تقاليد هذا البلد ؛ وقد تمت مناقشة مسألة التدوين في الماضي وفقا لرغبات الحكومة ومتطلبات خطة العمل ولكنه تم إرجاؤها لعدد من الأسباب ؛ وما يلزم الآن هو توفير قوة دفع جديدة لانجاز هذه المبادرة ؛ (هـ) تشديد الحكومة على تحسين النظام القانوني حسبما هو منصوص عليه في خطة العمل ؛ وفي رأي الخبير أن هذا يمثل أحد الأهداف الأكثر أهمية والحاحا من أجل تحقيق الحماية الفعالة لحقوق الإنسان ؛ (و) يجري الاضطلاع على نحو سليم بتوعية السكان في مجال القانون وفقا لخطة العمل ؛ (ز) تم بالفعل إنشاء كلية للإدارة العامة وبذلك يجري تنفيذ البرنامج المقترح في خطة العمل ، رغم الحاجة إلى بلورة الأفكار الرئيسية ؛ (ح) وضع برامج تعليمية حسبما هو منصوص عليه في خطة العمل رغم الحاجة إلى بلورة الأفكار الرئيسية ؛ (ط) يبدو أن تطوير البرامج التعليمية حسبما هو منصوص عليه في خطة العمل قد حظي باهتمام كاف ؛ (ي) يمكن إبداء الملاحظة ذاتها فيما يتعلق بعلاقات العمل ؛ (ك) قرار الحكومة بأن يتم تطوير برنامج تعليمي لإعداد المواطنين للنظر في مشاكل مجتمعاتهم وحلها . وبموجب هذا البرنامج ، يتم انتخاب القادة المحليين من قبل المواطنين مباشرة . وفي رأي الخبير أن هذا سيشكل خطوة ايجابية جدا في اتجاه العمليات الانتخابية من أجل التعيين الديمقراطي للسلطات الحكومية بشرط أن ينطبق ذلك في شتى أنحاء البلد .

٤٥ - لم يتم بعد اعتماد قانون تكوين الجمعيات المقترح في خطة العمل كما أنه ليست هناك تعددية سياسية . ويشكل هذان الجانبان من جوانب القصور عقبة خطيرة تحول دون تمكن المواطنين من حماية حقوقهم الأساسية حماية كاملة والعيش في ظل نظام ديمقراطي .

٤٦ - إن وجود مواطني غينيا الاستوائية في المنفى يعرّض للخطر قضية حقوق الإنسان ويعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الذي يعاني من حاجة ماسة للموارد البشرية من أجل تحديثه ، بما في ذلك في المجال السياسي .

٤٧ - وليست هناك أية وسائط إعلامية غير محطة التلفزيون ومحطة الإذاعة التابعتين للدولة واللتين يقتصر بث برامجهما على مساحة صغيرة من البلد . وبالطبع فإن هذا العامل يعرّض للخطر قضية حقوق الإنسان . ومع أن استعداد الحكومة للاستجابة للمقترحات الواردة في هذا الشأن في خطة العمل يشكل عنصرا ايجابيا ، إلا أنه يتعين إجراء تحسينات في هذه الحالة دون إبطاء . وفي هذا الخصوص ، تنبغي الإشارة إلى أن الحكومة قد شددت على الحاجة إلى مساعدة في إنشاء مطبعة تمكنها ، في جملة أمور أخرى ، من نشر صحيفة .

٤٨ - لم يتم بعد إنشاء لجنة المراجعة الخاصة لضمان الامتثال لكافة جوانب خطة العمل ، وهي إحدى التوصيات الرئيسية التي قدمها الخبير في الخطة . إلا أن الحكومة أعادت تأكيد عزمها على إنشاء هذه اللجنة دون مزيد من التأخير . ومن شأن عمل هذه اللجنة أن يحفز إلى حد بعيد وضع التدابير القانونية والسياسية اللازمة لحماية الحقوق الأساسية .

٤٩ - إن حكومة غينيا الاستوائية في حاجة ماسة إلى المساعدة الدولية من أجل تحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها في جميع المجالات . ومن شأن هذه المساعدة وما ينشأ عنها من تحسينات أن تسهل إلى حد بعيد تنفيذ برنامج تعزيز وحماية الحقوق الأساسية .

٥٠ - ولأغراض تقديم المساعدة الدولية ، ينبغي ألا يغيب عن البال أن غينيا الاستوائية قد نكبت لفترة طويلة من الوقت بالحكم الديكتاتوري الذي مارسه فرانسيسكو ماثياس والذي أوقع هذا البلد في أزمة اقتصادية واجتماعية مأساوية أدت إلى تدهور أوضاع شعب كريم وذكي وذلك نظرا لقلة عدد سكان غينيا الاستوائية وندرة مواردها الطبيعية .

٥١ - ولا تزال الجهود المبذولة من قبل حكومة غينيا الاستوائية ومواطنيها ، بالاضافة إلى التعاون الدولي المتعدد الأطراف والثنائي ، غير كافية لمعالجة المشاكل البالغة الخطورة التي تواجه هذا البلد الصغير الذي يثير الاعجاب من نواح عديدة . ولذلك يجب بذل المزيد من الجهود لتوفير المساعدة لغينيا الاستوائية على أساس خطة العمل التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة والتي يلزم اثراؤها بمبادرات جديدة ظهرت بالفعل أو قد تظهر من خلال أحدث التجارب التي مر بها هذا البلد .

٥٢ - ومن الضروري قبل كل شيء أن يكون هدف التعاون الدولي تأكيد حق غينيا الاستوائية في تقرير المصير وحقها في الدفاع عن سيادتها ضد أي شكل من أشكال المساعدة الثنائية التي يمكن أن تمسّ قيمها .

خامسا - توصيات

٥٣ - ينبغي أن يتم إنشاء لجنة المراجعة الخاصة المقترحة في خطة العمل دون مزيد من التأخير وينبغي اعتماد سائر التدابير المقترحة من أجل تعزيز وحماية حقوق الانسان .

٥٤ - تنبغي مواصلة نشر الصكوك الرئيسية بشأن حقوق الانسان عن طريق الاستعانة بالمواد والمعلومات التي يقدمها مركز حقوق الانسان في جنيف . وقد قام قسم الخدمات الاستشارية التابع لمركز حقوق الانسان بارسال مجموعة من هذه المواد إلى الحكومة في عام ١٩٨٩ ، وهو ما تحقق منه الخبير الاستشاري السيد أورتيز لوبيز خلال زيارته إلى هذا البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

٥٥ - ينبغي الاضطلاع دون تأخير بمهمة تدوين القوانين المدنية والجنائية الاساسية فضلا عن القوانين الإجرائية اللازمة لعمل المحاكم وذلك من أجل ضمان حماية المواطنين . ويمكن لقسم الخدمات الاستشارية التابع لمركز حقوق الانسان أن يقدم مساهمة قيمة اذا ما كلف اثنين من الخبراء على الاقل بالتعاون مع الحكومة في الاضطلاع بهذه المهمة .

٥٦ - وينبغي تقديم المساعدة للحكومة في إقامة علاقات عمل مع معهد أمريكا الوسطى للإدارة العامة في سان خوسيه بكوستاريكا . ويمكن للمركز أن يرتّب هذه الصلات بمساعدة من الخبير . وقد يتسنى أيضا الحصول على منح دراسية من المعهد . ومن شأن هذا التدبير أن يعزز الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الآن كلية الإدارة العامة في غينيا الاستوائية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٥٧ - ومن الضروري تدريب المحامين من أجل تعزيز اقامة العدل . ولهذه الغاية ينبغي للمركز أن يتخذ الترتيبات اللازمة لتوسيع تعاون إسبانيا مع غينيا الاستوائية من خلال جامعة Universidad Estatal a Distancia التي يوجد لها مكتب في مالابو . وقد اقترح لهذه الغاية منح ما مجموعه ١٥ منحة دراسية . كما ينبغي للمركز أن ينظر في إمكانية إيجاد وسائل أخرى لتحقيق هذا الهدف . كما أن الحاجة الهائلة والملحة لتوفير موظفين مدربين للمحاكم هي مسألة تثير قلقا بالغا .

٥٨ - وينبغي البدء في أقرب وقت ممكن في النظر في إدخال تعديلات على الدستور . وتحتاج الحكومة لمساعدة خبير واحد على الأقل . وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الخصوص التوصيات التي قدمها في عام ١٩٨٢ اثنان من الخبراء أوفدهما الأمين العام

وفقا لخطة العمل وبناء على توصية الخبير . وخلال زيارة الخبير الاستشاري ، أكد رئيس غينيا الاستوائية العزم السياسي على اجراء هذه الاصلاحات .

٥٩ - وينبغي إنشاء مطبعة في هذا البلد بحيث يتسنى مرة أخرى نشر صحيفة وبحيث يمكن للمواطنين إصدار المنشورات في إطار ممارستهم لحقهم في حرية التعبير . كما ينبغي استخدام المطبعة لنشر المراسيم الصادرة عن الحكومة وغير ذلك من المعلومات الهامة فضلا عن المواد المتعلقة بحقوق الانسان .

٦٠ - ينبغي وضع حد لنفي معارضي النظام . وينبغي السماح لهم بالعودة إلى بلدهم دون تأخير كما ينبغي تمكينهم من استئناف أنشطتهم الشخصية والعامة دون اتخاذ أية إجراءات انتقامية ضدهم . ولهذه الغاية ، ينبغي للحكومة أن تصدر عفوا عاما .

٦١ - ينبغي اعتماد قانون تكوين الجمعيات لتمكين المواطنين من ممارسة أنشطتهم الشخصية والمدنية ولإرساء الأسس لإقامة نظام للأحزاب السياسية كمساهمة في إقامة ديمقراطية تمثيلية في كافة المجالات . وهذه مسألة هامة أشير إليها في خطة العمل .

٦٢ - وينبغي إلغاء عقوبة الاعدام من أجل ضمان احترام الحق في الحياة والحقوق الأساسية ولا سيما في هذا الوقت الذي يتبين فيه أنه من الصعب ضمان أن تكون المحاكمات المشروعة حسب الأصول القانونية أساسا لقوانين المرافعات . وقد سبقت الاشارة إلى هذه المسألة الهامة (انظر E/CN.4/1985/9 ، صفحة ٣٠) .

٦٣ - وتقدم هذه التوصيات دون اخلال بأية توصيات أخرى ترد في هذا التقرير أو في التقارير السابقة التي قدمها الخبير أو في خطة العمل .

٦٤ - ويود الخبير أن يشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتعاون السخي وفي الوقت المناسب مع شعب غينيا الاستوائية الكريم والذكي من أجل تمكينه من مواجهة التحديات الخطيرة الناشئة عن ظروفه الاقتصادية والاجتماعية القاسية ، ومن أجل تحسين نظامه السياسي في إطار ديمقراطية تمثيلية تزدهر فيها الحرية وتترسخ .

- - - - -